دراسة استطلاعية

حول إنشاء شركة عربية مشتركة قابضة

للتأجير التمويلي

(ورقة عمل)

إعداد

فاروق حسنين مخلوف

المستشار الاقتصادى للأمين العام

لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

١٩٩٦/٩/١

مقدمه إلى

اللجنة الجمركية وشئون تخطيط

وتنسيق التجارة

١٤-١٥/١٠/١٩٩٦

رات

com

المحتويات

مقدمة :

أولاً : عـرض فكـرة الشـركة .

ثانياً : أهداف ومـزايا المشـروع .

ثالثاً : مهام ونشاطات الشركة .

رابعاً : الاتجاهات العامة لأنظمة وممارسات التأجير التمويلى فى الدول العربية .

*

(ورقة عمل)

حول إنشاء شركة عربية مشتركة قابضة للتأجير التمويلي

مقدمـــة :

الهدف من اقتراح إنشاء هذه الشركة الذى سبقت الإشارة إليه في مشروع استراتيجية عمل المجلس للسنوات العشر القادمة ، هو إفادة الاقتصاد العربى من مزايا هذا الأسلوب الحديث فى التمويل الإنتاجى ، والعمل على نشره وتعميقه فى ممارسات الحياة الاقتصادية العربية للأفراد والشركات ، والذى يطبق فى معظم الدول الآن ، ويسمح بتوفير الآلات والمعدات بطريقة ميسرة لمختلف الأغراض الاستثمارية والإنتاجية والمهنية . ولاشك أن قيام مثل هذه الشركة ، سوف ينعكس إيجابيا على مختلف النشاطات الاقتصادية بوجه عام ، وعلى المشروعات التجارية والصناعية والحرفية المتوسطة والصغيرة بوجه خاص ، ويمثل إضافة للناتج القومى ، وزيادة فى فرص العمل ، وتنمية الصادرات ، وخفض الواردات ، ودعم القطاع الخاص ، لما ينتج عنه مباشرة من توفير موارد إضافية لهذا القطاع ، وتوليد استثمارات رأسمالية لقطاع الأعمال ، بأسلوب التمويل العينى بدلا من النقدى ، وتخفيف التضخم بزيادة سرعة دوران رأس المال وتدفق السلع والخدمات ، ودفع خطوات التحرك الاقتصادي نحو آليات السوق ، وتوسيع قاعدة الصناعات المكملة والمغذية .

أولاً - عرض فكرة الشركة :

١- يرتكز تصور الشركة على أن تكون (شركة عربية مشتركة قابضة) ، يقوم القطاع الخاص بالدور الرئيسى فى تمويلها ، بالإضافة إلى المؤسسات المالية العربية ، والبنوك التجارية والاستثمارية المحلية ، مع مساهمات رمزية من الحكومات ، لما للشركة من أغراض تتعلق بالسياسات الاقتصادية / الاجتماعية المتداخلة ، لا سيما فى مجال تكثيف فرص العمل وتشجيع الخصخصة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

٢- تنبثق عن الشركة المقترحة ، شركات قطرية ، وقد تحتاج هذه الشركات الأخيرة ، إلى إنشاء شركات متخصصة متفرعة عنها ، وفقا لحجم السوق واتجاهات الاستثمار وهيكل الطلب فى كل بلد على حدة .

ومن الضرورى أن تعمل الشركات القطرية على انتشار فروعها فى بلدها ، لكى تغطى أوسع مساحة ممكنة من السوق ، وأن تلحق بهذه الفروع وحدات فنية / تكنولوجية لتقديم خدمات الصيانة وقطع الغيار والتجديد للمعدات ، لاسيما المستحدثة منها فى السوق ، لصالح السوق والانتاج بوجه عام ، ولإنجاح نشاطات الشركة وتعاملات المستفيدين من التمويل بوجه خاص .

٣- يمكن للشركة توسيع نطاق عملياتها ، بإيجاد نظام أو برنامج مستقل للمعاملات الإسلامية فيها ، للإفادة من الموارد المالية الكبيرة المتاحة لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، حيث أن (عقود الإجارة) هى من عقود المعاملات التمويلية الهامة المسموح بها فى الشريعة الإسلامية ، والتى تمارسها هذه البنوك ، ولجذب الأفراد والمؤسسات الراغبين فى الإفادة من هذا النوع من المعاملات . وفى هذه الحالة يمكن للشركة المقترحة الإفادة أيضا من الاعتمادات المالية التى تقدمهافى هذا المجال مؤسسات مالية اسلامية دولية مثل (البنك الإسلامى للتنمية) بشروط ميسرة من حيث آليات إعادة التمويل وهامش الربح وأجل السداد ، ويمكن أن تتلقى أيضا دعما فنيا ومساهمات مالية من (الشركة الاسلامية الدولية لتمويل الإجارة) المنبثقة عن هذا البنك ، ومقرها الكويت . وهى شركة قابضة ، تفرعت عنها شركتان للتأجير التمويلى فى كل من ماليزيا وتركيا . علما بأن الدول العربية تمثل نصف أعضاء البنك تقريبا .

٤- يقترح أن يكون رأسمال الشركة القابضة بين ٧٠٠ - ١٠٠٠ مليون دولار . وألا يقل رأسمال الشركة القطرية عن ١٠٠ مليون دولار .

ثانياً - أهداف ومزايا المشروع :

١- تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى ، من خلال خفض التكاليف الاستثمارية لإقامة وتشغيل وتوسيع المشروعات وتحديث خطوط إنتاجها ، وإجراء عمليات التجديد والإحلال ، وإدخال التطور التكنولوجى فى الإنتاج .. الخ ، وذلك عن طريق التأجير الأقل تكلفة من الشراء .

٢- تخفيف العبء على ميزان المدفوعات ، حيث تقتصر تكاليف استيراد جانب من المعدات الرأسمالية على أقساط التأجير دون الشراء بكامل القيمة ، وبذلك أيضا يمكن الحصول على تمويل خارجى للاستثمار ، بأقل تكلفة ممكنة .

٣- إفادة الخبرات والمواهب التى لا تملك رأس المال ، من نشاط التأجير التمويلى ، الذى يتيح لها تمويلاً كاملاً بنسبة ١٠٠٪ للأصول الرأسمالية ، من الآت ومعدات وأرض .

٤- تشجيع قيام وانتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مما يساعد على بناء أجيال من رجال الأعمال الناشئين الجدد ، وامتصاص البطالة ، والتدريب الفنى والمهنى للقوى العاملة ، ونشوء وانتشار الصناعات المغذية للمشروعات الكبرى ... إلخ .

٥- دعم قدرات القطاع الخاص فى مصر للمشاركة فى التنمية والاستثمار ، والإفادة من مزاياه فى المبادرة والكفاءة . وتشجيع هذا القطاع على الدخول فى مجالات البنية الأساسية التي تفتح أمامه ، مثل مشروعات الطاقة والنقل البحرى والنهرى والبرى وتحلية المياه والاتصالات .. إلخ .

٦- تمويل دائرة واسعة من القطاعات الاقتصادية والمهنية ، التى يلائمها التأجير التمويلى ، مثل قطاع المؤسسات الطبية والمقاولات والبترول والحاسبات الالكترونية والنقل والتخزين .. إلخ .

٧- المساعدة فى نشر وترسيخ قيم وتقاليد اقتصادية مستحدثة ، وسلوكيات استثمارية إيجابية جديدة ، لدى رجال الأعمال والمنتجين ، تعود عليهم وعلى الحياة الاقتصادية بفوائد جمة ، مثل الاعتماد على التمويل العينى بدلاً من التمويل النقدى ، والعناية بصيانة المعدات الرأسمالية ، والتحديث المستمر لخطوط الإنتاج وتطويرها ، والحساب الدقيق لنسب الإهلاك التى تنقل إلى عاتق المالك وهو شركة التأجير . واستخدام الآلات والتكنولوجيا الحديثة ، وتغطية تكاليف الحصول عليها من خلال الدورة التشغيلية بدلاً من التركيز على شرائها وحيازتها واستهلاكها .

٨- تخفيض أعباء الاقتراض من البنوك للتمويل الاستثمارى للمشروعات ، وعدم التعرض لتقلبات وارتفاع أسعار الفائدة ، والحد من آثار التضخم فى سداد القروض ، وبالتالى تخفيض فواتير المستثمرين فى إقامة وتوسيع المشروعات .

٩- الحد من أعباء الاقتراض الخارجى على الدولة ، وفوائد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الدول الأجنبية والمشروطة باستيراد المعدات الرأسمالية من الدول المانحة ، وبدلاً من ذلك يمكن شراء هذه المعدات من أفضل المصادر وبأنسب الشروط من خلال التأجير التمويلى الخارجى .

١٠- دعم سوق المال المحلى ، بإيجاد موارد جديدة لتمويل الأصول الرأسمالية اللازمة لإقامة أو توسيع المشروعات .

١١- إعادة تأجير المعدات ، أو استيراد معدات مستعملة وإعادة تأهيلها ، مما يقلل بصورة أكبر من التكاليف الاستثمارية لرجال الأعمال ، ويزيد من سرعة وعائد تدوير رأس المال العامل فى نشاط التأجير التمويلى ، وإيصاله إلى أوسع دائرة من المستفدين .

رات
com

ثالثاً - أغراض ونشاطات الشركة :

١- ممارسة عمليات التأجير التمويلى بتقديم تمويل كامل لقيمة الأصول الرأسمالية بنسبة ١٠٠٪.

٢- تنويع العمليات بين ... (التأجير التشغيلى) الذى تسترد فيه الأصول لإعادة تشغيلها ، أو (التأجير طويل الأجل للأصول) الذى يمكن ألا يسترد فيه الأصل ، وتغطى فيه المدفوعات قيمة الأصل بالكامل .

٣- العمل على زيادة سرعة تنفيذ المشروعات ، بتوفير الإمكانات لإقامة أو توسيع المشروعات ، ومن ثم سرعة توفير فرص عمل جديدة ، والحد من التضخم ، وتسهيل عمليات الإحلال والتجديد وملاحقة التطور التكنولوجى ، ومن ثم خفض تكاليف الانتاج ورفع جودته ، والإسهام فى فتح أسواق جديدة .

٤- المشاركة فى التأجير الدولى (من خارج الدول العربية) ، مما يسهم فى تحسين موازين المدفوعات للدول العربية ، حيث ستقتصر التحويلات للخارج على القيمة الإيجارية للمعدات ، فى حين أنه يتم تمويل قيمة الأصل الرأسمالى للخارج فى حالة الشراء من خلال الاستيراد .

٥- ترسيخ مفاهيم إنتاجية جديدة فى المجتمع ، تقوم على أن استخدام الآلات والتكنولوجيا الحديثة هو الذى يحقق الربح وليست الملكية .

٦- زيادة المنافسة بين مصادر التمويل المختلفة ، مما يؤدى إلى خفض التكلفة التى تتحملها المشروعات .

رابعاً - <u>الاتجاهات العامة لأنظمة وممارسات التأجير التمويلى فى الدول العربية :</u>

١- القواعد والأسس العامةالواردة فى قوانين المعاملات المدنية المعمول بها فى الدول العربية ، فيما يخص تنظيم عقود وعلاقات التأجير (الإجارة) .

٢- القوانين واللوائح الخاصة الصادرة لتنظيم التأجير التمويلى بالتحديد فى بعض الدول العربية (مثل القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ فى مصر) - ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٨٤٦ لسنة ١٩٩٥) .

٣- الاتفاقيات التمويلية والمصرفية الدولية ، المرتبطة بعمليات التأجير ، مثل اتفاقيات التمويل التى يعقدها البنك الاسلامى للتنمية مع الدول الأعضاء (ومنها الدول العربية) ، لتمويل المشروعات بأسلوب الإجارة ، وخطوط الاعتمادات الممتدة التي يوفرها للمؤسسات الوطنية للتمويل الإنمائي ، للاستخدام فى عمليات الإجارة .

٤- الشركات المحلية المتخصصة فى التأجير التمويلى (وهى محدودة) ، والبنوك المحلية التى تمارس تمويل هذا النشاط .

٥- عمليات التأجير الدولية المنتشرة اللازمة لمختلف نشاطات التجارة والسياحة والنقل .. الخ . ومن أمثلة ذلك تأجير السفن والطائرات (تشارتر) وحفارات النفط .. الخ .

٦- عمليات تأجير الدولة لمرافق الخدمات والمنافع العامة إلى القطاع الخاص ، بمقتضى عقود محددة المدة .

--------------------*